

حل القطر ويقول عدل لا هذا عنده خلافاً لمحمد وقال شمس الأئمة
 الخلو في هذا الاختلاف فيما ذكره من شوال والهلال والسماعية
 قائماً إذا كانت متعمقة فانه يظنون بلا خلاف ذكره في الخبر
 ووجه قول محمد ان القطر ينبت بتهيئة الصوم فكم من من
 ينبت تبعاً ولا ينبت حاله وكذا لا يحل القطر بعد صوم ثنتين
 يومين هلال الصوم وحده قال في الهداية لو لم يكن هذا الجدل
 لنتن يوماً لم يفت الامام لان الوجوب عليه الاحتياط
 والاحتياط بعد ذلك في الافطار ولو اقطر لا كفارة عليه لثبوت
 الحقيقة التي عنده والاصح كالقطر في الاحكام المذكورة وذكر
 في النوازل عن ابي حنيفة رمضان والاول اصح **باب**
موجب الافساد من العصا والكفارة من جامع او جوعه في
احد السبطين او اكل او شرب غداً او دواء او جوعه فقط
ان قطع من هبنا علم ان الاحتياط لا يفيد الصوم ما كثر كذا
قضى وكفر وعذبات في الكفارة الا في الافساد ولو لم يمتد
كالظواهر في كفارة مثل كفارة الظهار وهو اي التفسير
بافساد اداء رمضان لا غير اي لا يفسد فضائمه واداء غيره
وفضائمه وان اقطر خطايا بان كان ذكر الصوم غير حاصل للقطر
او مكرهاً حاله فمعها او احقن او استقط او صبت
الذوات في الاثف فوصل الرقبة او فطر في اذنه اراد غير
الماء لم يقبده باعتماد على انها من حاشية من قوله او في
اذنه ماء او دوا او جامع هبنا الحاشية التي بلغت الجوف او لم
هبنا الشبه التي بلغت ام الدماغ فوصل الجوف او دماغه
وقال لا يفيد لعدم اليقين بالوصول الا لشقها المتقدرة
 اثنتين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 اجمعين

المتقدرة وانتبهي آخره وانما قال فوصل آه لان العبرة
 بحقيقة الوصول لا لطب والبس حتى اذا علم ان البس
 وصل فدون علم ان الربيب لم يصل لم يفسد وعليه اكثر
 من انما ذكره في ظاهر الرواية ان بالبس لا يفيد عند القطر
 وفي الربيب يفسد عنده خلافاً لذكره في الحاشية نقلاً عن
 او تبلغ حصاة او حديداً وعند مالك يجب الكفارة ايضاً
 في شلح ما لا يؤكل عادة او استقاء ملاء فيه او شجر او
 اقطر نطن ليلاً وهو يوم او اكل عادماً بعد ما اكل ناسياً
 فظن انه فطره او جوعته بالجمه فيه خلاف لفرق والشامع
 او اسلك بعض عن المظان في رمضان ككلمة بلائيه وقال
 زفر بن ابي صوم رمضان يدون الشهر في حق الصحيح المقم
 او اصبح غيرنا والصوم ما كثر ففقط وما لا يجب الكفارة
 اذا اكل قبل الزوال وقال زفر يجب مطلقاً ولو اكل او شرب
 او جامع ناسياً والفاقد ان يفسره وهو قول مالك
 او احتم او انزل ينظر وقال مالك ان انزل بالنظرة
 الاولى لا يفيد وان انزل بالثانية يفسد من اليقين
 وانما لم يذكر مسلم في الاحتمال والاذن في قوله الآية
 الا الكحل والذهن عن ذكرها او اغتصاب او غلب العمى
 او ثقلاً فليسا بهذا عنده يوسف حلاً في حجر والاصح
 عن الشيخ وانما قال قليلاً لانه اذا كان حلاً لم يفسد
 بالاتفاق وذكره في الحاشية او اصبح جناً او صبت في الحليل
 والاتفاق ذكره في الحاشية او اصبح جناً او صبت في الحليل
 بهذا عنده وعنده لو يفسد وانما حجر فقبله يوم الثاني

ما ج الدرعه
 ما ج الدرعه
 ما ج الدرعه
 ما ج الدرعه
 ما ج الدرعه

انما قال في بيان دل عليه في كلامه وقال
 في الخبره اذا عالج بغيره حتى ان قال
 بغيره ولو القاصم اليقيد صوم وعاد
 المتتابع على نفسه وعاد بهذا الحلق اذا
 الى بيته وانزل وانما في الايفس
 صوم بلا خلاف انما ذكر ان الحكم في
 جامع اليقيد كذا مره